

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

ضرورة إقرار ضمان مالي لسندات الطلب وتعزيز شفافية الصفقات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

في ظل ما تشهده بوابة الصفقات العمومية من اختلالات تقنية وإدارية، والتي أثرت بشكل مباشر على سير العمليات التعاقدية، يثار جدل واسع حول غياب إلزامية الضمان المالي لسندات الطلب. وقد كشفت الممارسة اليومية أن هذا الغياب يفتح المجال أمام بعض الشركات غير المؤهلة للاستفادة من طلبات عمومية دون تقديم ضمانات كافية، مما يؤثر سلبا على جودة تنفيذ المشاريع ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المقاولات.

كما أن الأعطاب التقنية المتكررة التي شهدتها بوابة الصفقات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بصعوبة تحميل الوثائق وإيداع الضمانات الإلكترونية، بالإضافة إلى الاختراق الإلكتروني الذي تعرضت له البوابة في أبريل 2024، تطرح إشكالات جدية حول مصداقية وشفافية هذا النظام الرقمي، ومدى جاهزيته لضمان المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين.

وتأسيسا عليه، نسألكن السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير التي تعتزم وزارتك اتخاذها لضمان إلزامية إقرار ضمان مالي لسندات الطلب، بما يضمن جدية المتنافسين ويحمي المال العام؟ وما هي الخطوات التي تنوين اعتمادها لمعالجة الاختلالات التقنية التي تعاني منها بوابة الصفقات العمومية، وضمان أمنها السيبراني لتفادي أي تعطيل مستقبلي؟ وهل هناك نية لمراجعة الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية بهدف تعزيز الشفافية والرفع من مستوى التأمين الرقمي لهذه المنصة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد اللطيف الزعيم